Document: EB 2007/91/R.2
Agenda: 3(b)
Date: 7 August 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

إطار قياس النتائج

للإبلاغ عن التقدم المحرز استناداً إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والتسعون
روما، 11–12 سبتمبر/أيلول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Edward Heinemann
مدير برامج، خطة العمل
رقم الهاتف: 2398 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: e.heinemann@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

أولاً - الخلفية 1

ثانيا - إطار قياس النتائج، والإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية في الصندوق 1

ثالثا - خصائص إطار قياس النتائج 5

رابعا - استخدام إطار قياس النتائج 11

خامساً - تفعيل إطار قياس النتائج 12

الملحق

الترتيب الهرمي للأهداف الإنمائية وفقا للإطار الاستراتيجي 15

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على إطار قياس النتائج للإبلاغ عن التقدم المحرز استناداً إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010.

إطار قياس النتائج للإبلاغ عن التقدم المحرز استناداً إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010

أولاً - الخلفية

1- وافق المجلس التنفيذي على الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010 في دورته التاسعة والثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2006.

2- وتم الاتفاق آنذاك على أن تعرض إدارة الصندوق على المجلس في سبتمبر/أيلول 2007 إطار نتائج لمساعدة المجلس على رصد ما تحرزه المنظمة من تقدم قياسا إلى الترتيب الهرمي للأهداف الإنمائية التي تدخل في صميم الإطار الاستراتيجي.

3- وعُرضت على المجلس في أبريل/نيسان 2007 مسودة لإطار مقترح للنتائج خلال ندوة تدارسية غير رسمية. واستمر العمل بعد ذلك في وضع إطار النتائج لمراعاة التعليقات التي طُرحت خلال الندوة التدارسية والاستفادة أكثر من أفضل الممارسات في المؤسسات المماثلة. وتقرر أثناء القيام بهذا العمل أن يشمل إطار قياس النتائج تفاصيل أقل مع التركيز أكثر على رصد التقدم الذي يحرزه الصندوق في زيادة الفعالية التنظيمية والإنمائية. ويأتي إطار قياس النتائج الوارد في هذه الوثيقة تعبيرا عن هذا القرار.

ثانيا - إطار قياس النتائج، والإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية في الصندوق

4- يطبق الصندوق الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية على مستويين اثنين: في مشروعاته وما يرتبط بها من برامج قطرية كعنصر أساسي لجدول أعمال فعالية المعونة؛ وداخل المنظمة نفسها. والواقع أن تعميم استراتيجية الإدارة بغرض تحقيق النتائج يكتسي أهمية أساسية في جدول أعمال التغيير في الصندوق ويعد عنصرا حاسما لنجاح خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية. وبات الأخذ بأدوات ونهج الإدارة بغرض تحقيق النتائج يعزز قدرة الصندوق على الإمساك أكثر بزمام المبادرة في التخطيط والرصد والقياس والإبلاغ والإدارة بغرض تحقيق النتائج ميدانياً وداخل المنظمة على السواء.

5- ويمثل تخطيط النتائج ورصدها وتقييمها سلسلة متصلة قوامها مبدآن اثنان:

- الاتساق بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي على كافة المستويات، على أن يقترن ذلك بمواءمة مجالات البرامج (أي البرامج والمشروعات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية) مع المجالات التنظيمية (أي الدوائر والشعب والأفراد).
- رصد وتقييم الأداء في إطار استباقي على كافة المستويات، واستخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات والتعلم.

ويبين الشكل 1 العلاقات وجوانب المواءمة بين الوسائل والعمليات الرئيسية التي تشكل الأساس الذي يستند إليه نهج الصندوق في إدارة النتائج.

الشكل 1

العلاقات وجوانب المواءمة بين الوسائل والعمليات الأساسية التي تشكل أساس نهج الصندوق في إدارة النتائج

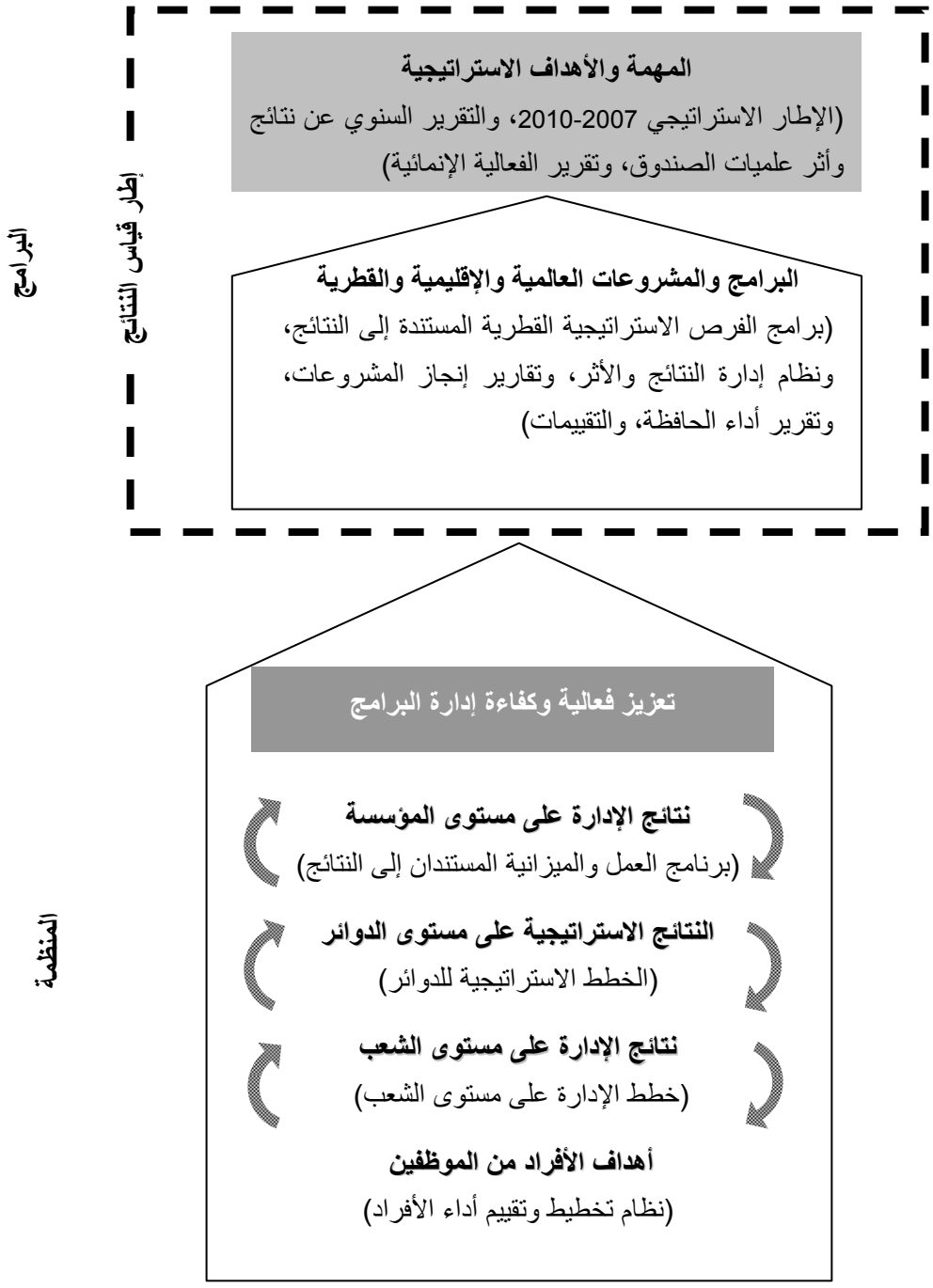

6- وكما يبين الشكل 1 فإن الإطار الاستراتيجي 2007-2010 يشكل نقطة الانطلاق لجدول الأعمال الأوسع بشأن الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية في الصندوق. ويحدد الإطار الأهداف الغايات الإنمائية للمنظمة، والنتائج التي يلزم تحقيقها لبلوغ تلك الغايات والأهداف، ومبادئ ووسائل الانخراط. كما يحدد الإطار مجالات التركيز المواضيعية للصندوق على أساس ميزته النسبية، ويحدد السبل التي يستطيع فيها الصندوق أن يستخدم على النحو الأمثل ما هو متاح له من أدوات للقيام بمهمته وتعزيز مساهمته في الحد من الفقر الريفي. وأما من زاوية الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية فإن الإطار الاستراتيجي يحدد الأولويات الاستراتيجية التي يجب أن تتواءم معها

جميع برامج الصندوق الإنمائية ونظمه وعملياته التنظيمية، والتي يجب أن تركز عليها صراحة جميع نظم التخطيط والإدارة والرصد والتقييم.

7- وسوف يقع إطار قياس النتائج مباشرة ضمن جدول أعمال الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية للصندوق وسيمثل أحد عناصره الرئيسية. وسوف يشكل إطار النتائج المنبثق عن الأهداف الإنمائية المحددة في الإطار الاستراتيجي للصندوق أداة لكفالة مواءمة البرامج والمشروعات القطرية للصندوق مع الأهداف الإنمائية، وتقييم مدى مساهمة برامج الصندوق ومشروعاته في تحقيق تلك الأهداف. وبذلك فإن إطار النتائج يمثل أحد عناصر جدول الأعمال على مستوى البرامج كما هو محدد في الشكل 1، كما أنه يرتبط بالأدوات والوسائل المحددة بالفعل عند هذا المستوى. ويعتمد الإطار في الوقت ذاته على التخطيط الفعال للنتائج وإدارتها ورصدها وتقييمها على المستوى التنظيمي.[1] ويرد أدناه وصف للصلات القائمة بين إطار قياس النتائج وبين العناصر الرئيسية الأخرى لجدول أعمال الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية في الصندوق.

8- ويمثل **برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج** الذي اعتمده المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 الأداة الرئيسية لتحديد برامج الصندوق القطرية المتسقة والمركزة، وتوجيه الإدارة والتعلم والمساءلة في تلك البرامج. ويضع كل برنامج من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج عددا محدودا من الأهداف الاستراتيجية القطرية المنبثقة عن الإطار الاستراتيجي 2007-2010، لاسيما الترتيب الهرمي للأهداف الإنمائية وفقا لهذا الإطار، كما يحدد مجموعة من المؤشرات التي يمكن رصدها. ويشمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إطارا لإدارة النتائج على الصعيد القطري، وهو إطار مرتبط بنظام للإبلاغ يتطلب تقديم تقارير سنوية إلى إدارة الصندوق عن مؤشرات الإطار، واستعراضات في منتصف المدة، وتقييما ذاتيا في نهاية البرنامج.[2] *وسوف يشكل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج منطلقا لتقدير البرامج القطرية للصندوق "عند إدراجها في ذخيرة المشروعات" استنادا إلى إطار قياس النتائج.*

9- ومن المرتقب أن يحدد برنامج الفرص القطرية الاسترتيجية المستند إلى النتائج فرص مواصلة تجهيز مشروعات محددة باعتبارها وسائل للاستثمار. ويجري حاليا تحديد السمات التفصيلية **لتقرير جديد عن تصميم المشروعات** لكي يشكل الإطار لعملية تصميم المشروعات بغرض تمكين الصندوق من تحقيق ما يلي: (أ) الاستجابة بفعالية "لالتزامات الشراكة" في إطار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛[3] (ب) كفالة المواءمة الكاملة بين المشروع والأهداف الاستراتيجية للصندوق وفقا لترتيب الأهداف الإنمائية في الإطار الاستراتيجي؛ (ج) إضافة قيمة إلى عملية تصميم المشروعات وتعزيز جودة المشروعات عند الإدراج.

10- ومن المتوقع كذلك تحسين جودة المشروعات عند الإدراج من خلال الأخذ بنظم جديدة **لتعزيز الجودة وضمان الجودة**. وبادرت بالفعل دائرة إدارة البرنامج بتطبيق عمليات ضمان الجودة التي تضيف قيمة إلى عملية تصميم المشروعات الجديدة وذلك من خلال مجموعة من المنتديات سواء على المستوى القطري أو داخل المقر. ويتم

---

[1] يتضح تركيز الصندوق على الفعالية التنظيمية أساسا من خلال النظام المؤسسي للتخطيط وإدارة الأداء وما يرتبط به من أدوات للتخطيط والرصد انطلاقا من المستوى المؤسسي ووصولا إلى مستوى الأفراد (انظر الشكل 1).

[2] تشكل حاليا صحائف قضايا البرامج القطرية السنوية إطارا للإبلاغ عن النتائج المتحققة في إطار البرامج القطرية لجميع البلدان التي ما زالت بدون برامج للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج (انظر الفقرة 11).

[3] التزامات الشراكة الخمس هي: (أ) تقلد البلدان النامية لزمام قيادة سياساتها وخططها الإنمائية (الملكية)؛ (ب) استناد الدعم المقدم من المانحين إلى الاستراتيجيات والنظم الإنمائية في البلد المعني (المواءمة)؛ (ج) تنسيق الجهات المانحة لأنشطتها وتقليل تكلفة التنفيذ (التنسيق)؛ (د) قيام الدول النامية والجهات المانحة بتوجيه أنشطتها نحو تحقيق النتائج المرجوة (الإدارة بغرض تحقيق النتائج)؛ (هـ) المساءلة المتبادلة بين البلدان النامية والجهات المانحة عن التقدم المحرز في تحسين إدارة المعونة وتحقيق النتائج الإنمائية (المساءلة المتبادلة).

إجراء استعراض رسمي للمشروعات من خلال فريق لجنة الاستعراض التقني. ويوفر فريق لجنة الاستعراض التقني منتديا لإقامة نقاش مفتوح وصريح حول التصميم بين الخبراء القائمين بالاستعراض من داخل الصندوق وخارجه بعد قيام مدير البرنامج القطري بتقييم تصميم المشروع. وتشكل مجموعة من عوامل النجاح الرئيسية المستمدة من الإطار الاستراتيجي الأساس الذي تستند إليه التقييمات الذاتية الأولية والمناقشات وعمليات تقييم جودة المشروعات التي يجريها أعضاء فريق لجنة الاستعراض التقني في أعقاب الاجتماع. وسوف يوفر نظام مستقل لضمان الجودة[4] الشق المناظر اللازم لنظام تعزيز الجودة حيث سيتم إجراء تقييم مستقل للجودة "عند الإدراج" بعد تصميم المشروع، أي قبل عرضه على المجلس التنفيذي. *كما سيوفر هذا التقييم الذي سيتمحور حول عوامل النجاح الرئيسية مدخلات أساسية لإطار قياس النتائج؛ وسوف يُستخلص من هذا التقييم عدد من المؤشرات المستخدمة في الإطار عند الإدراج.*

11- وتتخذ الأداة الرئيسية التي يستخدمها الصندوق للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والمشروعات القطرية شكل **استعراض سنوي للحافظة** على مستوى الشعب. ويتم بعد ذلك تجميع تلك الاستعراضات على مستوى المنظمة في تقرير أداء الحافظة.[5] ويستخدم استعراض الحافظة مؤشرات إنمائية مأخوذة عن الإطار الاستراتيجي ويشكل بذلك أداة إدارية يستخدمها الصندوق لتقييم أداء الحافظة الشاملة من حيث مخرجاتها وأثرها، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في العمليات المقبلة. كما يتيح الاستعراض للصندوق تحديد المشاكل الناشئة والمبادرة بمعالجتها ومن ثم الحفاظ على أداء الحافظة أو تحسينه. وتتناول استعراضات الحافظة التي تتولى إعدادها الشعب الإقليمية التقدم المحرز في التنفيذ على مستوى المشروعات والبرامج القطرية من خلال صحائف قضايا البرامج القطرية. وتتمثل أهم مدخلات تلك التقييمات في الآتي: تقارير الصندوق المنتظمة بشأن الإشراف على المشروعات، وهي تقارير يتولى إعدادها المؤسسة المتعاونة أو الصندوق نفسه (يجري حاليا إعداد خطوط توجيهية بشأن الإشراف على المشروعات) بعد تطبيق السياسة الجديدة للإشراف؛ والتقارير المرحلية عن التنفيذ التي تعدها الجهة المقترضة أو المتلقية؛ وتقارير نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. *وسوف يستفيد إطار قياس النتائج من كل من تقارير أوضاع المشروعات وصحائف قضايا البرامج القطرية كمصادر للبيانات المطلوبة لتقييم أداء المشروعات والبرامج القطرية قيد التنفيذ.*

12- وتوفر **تقارير إنجاز المشروعات** التي يتم إجراؤها لجميع المشروعات في نهاية فترة إنجازها تقييما لاحقا لأداء المشروعات. وهذه التقارير التي تتولى إعدادها الجهة المقترضة/المتلقية وفقاً للشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والخطوط التوجيهية لإنجاز المشروعات (2006) تصف الأنشطة المنفذة وما يتحقق من نتائج، وتعزز المساءلة، وتستخلص الدروس، وتحدد استراتيجية ملائمة لنقل المسؤولية. وهناك مصدر آخر للمعلومات المتعلقة بأداء المشروعات وهو مكتب التقييم المستقل الذي يجري **تقييمات** لعينة من المشروعات سنويا، مع التركيز على أداء المشروعات، وأثرها على الفقر الريفي، وأداء الجهات الشريكة فيها. وتصب نتائج تلك التقييمات في **التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق** لتقديم صورة عامة عن أثر عمليات الصندوق في الحد من الفقر الريفي، وتقييم أداء الصندوق والمؤسسات المتعاونة والجهات المقترضة. *وسوف تشكل تقارير إنجاز المشروعات*

[4] يجري حاليا تجهيز هذا النظام الذي سيتم إنشاؤه خلال النصف الثاني من عام 2007 تحت مسؤولية نائب رئيس الصندوق.

[5] يضم تقرير أداء الحافظة استنتاجات استعراضات حوافظ الشعب الخمس في وثيقة مؤسسية واحدة لتزويد المجلس التنفيذي بعرض عام لأداء حافظة المشروعات في تحقيق النتائج لصالح المجموعة التي يستهدفها الصندوق. وتتناول تلك الوثيقة بالتحليل وضع واتجاهات حافظة قروض ومنح الصندوق، وتحدد مواطن القوة والضعف المرتبطة بإدارة الحافظة، وتستعرض الفعالية التشغيلية والأثر مقابل مجموعة من المؤشرات الإنمائية.

المصدر الرئيسي للبيانات المطلوبة لتقييم المشروعات "عند الإنجاز" استناداً إلى إطار قياس النتائج؛ وسوف يوفر التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق مرجعا مهما لأغراض المقارنة.

13- وعلى مستوى البرامج القطرية فإن **تقييمات البرامج القطرية** التي يجريها مكتب التقييم توفر تقييما لاحقا لأداء وأثر الأنشطة التي يدعمها الصندوق في عدد محدود من البلدان التي للصندوق حافظة كبيرة فيها، وتشكل ركيزة قوية لإعادة النظر في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية القائمة أو صياغة برامج جديدة. كما يتحقق التقييم الذاتي للبرامج القطرية المستندة إلى النتائج عند الإنجاز عن طريق استحداث أداة جديدة، هي **استعراض إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية**. وسوف يتناول هذا الاستعراض أداء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية قياسا بالأهداف الاستراتيجية واستنادا إلى مساهمته في تحقيق أهداف الحد من الفقر في البلد المعني؛ ثم يسلط بعد ذلك الضوء على النتائج الرئيسية من خلال إطار لقياس النتائج المنجزة على المستوى القطري، وهو ما يشكل صلب الاستعراض. وبالنظر إلى عدم اعتماد أول برامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلا في عام 2006 فلن يتم إجراء استعراض الإنجاز الأول لتلك البرامج إلا بحلول عام 2011. *وسوف تشكل في غضون ذلك تقييمات البرامج القطرية التي يجريها مكتب التقييم مصدرا رئيسيا لبيانات تقييم البرامج القطرية عند الإنجاز داخل إطار قياس النتائج.*

ثالثا - خصائص إطار قياس النتائج

الهيكلية والمؤشرات

14- الهدف من إطار قياس النتائج (كما هو مبين في الجدول أدناه) هو توفير آلية لتمكين إدارة الصندوق من موافاة المجلس التنفيذي بتقارير عن التقدم الذي تحرزه المنظمة في الآتي: (أ) تحقيق الغايات والأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي؛ (ب) التطبيق المنتظم للمبادئ الرئيسية الواردة في الإطار الاستراتيجي.

15- ويتمثل أحد الدروس المستفادة من التجربة الإنمائية العالمية في أن مهمة عزو النتائج الإنمائية إلى شركاء معينين تطرح إشكاليات نظرية وعملية كبيرة. وقد بات جليا في واقع الأمر أن ما يحرزه بلد ما صوب تحقيق أهدافه الرامية إلى الحد من الفقر هو ثمرة ما يبذله من جهود مدعومة بمساهمات جميع شركائه الإنمائيين. وبالتالي فإن التفكير في هذه المسألة قد تحول عن *عزو الأثر* إلى *قياس المساهمة*.[6] ولذلك فإن الإطار المقترح لقياس النتائج يركز على مساهمة الصندوق في تحقيق النتائج الإنمائية التي يتم تقديرها وقياسها من خلال فعاليتها الإنمائية والتنظيمية حسب ما هو محدد في الإطار الاستراتيجي.

16- واستنادا إلى أفضل الممارسات المعمول بها في المؤسسات المماثلة فقد تم وضع عدد محدود من المؤشرات التي لا تتجاوز في مجموعها ستة مؤشرات.[7] واختيرت تلك المؤشرات لأنها تعطي صورة عن التقدم الفعلي المحرز في تحقيق نتائج وأثر التنمية (أو إمكانية إحراز ذلك التقدم)، وبالنظر إلى أن الصندوق يمكنه أن يضاهي تلك المؤشرات بالبيانات ذات الصلة في غضون مدة قصيرة نسبيا بدون إنشاء مجموعة من النظم المعقدة والمكلفة لجمع البيانات. وتماشيا مع المنهجية التي يستخدمها مكتب التقييم والمنظمات المماثلة فسوف يُستخدم مقياس من

[6] هناك تحول مماثل في وثيقة إطار قياس النتائج، صندوق التنمية الأفريقي، 6 يناير/كانون الثاني 2006.

[7] يشمل نظام قياس نتائج التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية ستة مؤشرات مرتبطة بأدائها بينما يستخدم صندوق التنمية الأفريقي أحد عشر من تلك المؤشرات.

ست درجات لتقييم نجاح المشروعات والبرامج المدعومة من الصندوق في تحقيق النتائج التي تقيسها تلك المؤشرات.

17- وبينما يحافظ إطار قياس النتائج على أعلى مستويات البساطة فإنه يستند إلى الترتيب الهرمي للأهداف الإنمائية كما هو وارد في الإطار الاستراتيجي (انظر الملحق الأول). وسوف تقيس مؤشرات الإطار الستة أثر البرامج والمشروعات من حيث الهدف الأسمى للصندوق والأهداف الاستراتيجية والنتائج التشغيلية ومبادئ الانخراط. وتركز المؤشرات على اثنين من الأبعاد الثلاثة للفعالية الإنمائية المحددة في خطة العمل، وهما الفعالية والملاءمة. وأما البعد الثالث، وهو كفاءة المشروعات[8]، فيتناوله بالفعل تقرير أداء الحافظة والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، ولن يتم إدراجه في إطار قياس النتائج بسبب عدم توفر مصادر بيانات بديلة.

[8] الكفاءة كما يعرفها مكتب التقييم هي "مقياس مدى تحول المدخلات اقتصاديا (الأموال والخبرة والوقت، الخ) إلى نواتج. ويمكن أن يستند ذلك إما إلى التحليل الاقتصادي والمالي أو إلى تكلفة الوحدة مقارنة بالخيارات البديلة والممارسات الجيدة".

إطار قياس النتائج للإبلاغ عن التقدم المحرز استنادا إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق

مؤشر النتيجة الاستراتيجية	عند الإدراج	أثناء التنفيذ	عند الإنجاز	مصدر البيانات	التعليق
1- نسبة البرامج القطرية التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في المساهمة (المتوقعة) في: • زيادة الدخل • تحسين الأمن الغذائي • التمكين بين فقراء الريف من النساء والرجال	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 90%	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 80%	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 70%	• **عند الإدراج**: فريق ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ**: صحف قضايا البرنامج القطري، ومسوح العملاء/الشركاء • **عند الإنجاز** : التقييمات القطرية التي يجريها مكتب التقييم (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية اعتبارا من عام 2011)	مؤشر مركب على أساس متوسط مجالات الأثر الثلاثة. المؤشر جديد ولذلك لا يقاس حاليا.
2- نسبة البرامج القطرية التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 90%	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 80%	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 70%	• **عند الإدراج**: فريق ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ**: صحف قضايا البرنامج القطري، ومسح العملاء/الشركاء • **عند الإنجاز**: التقييمات القطرية التي يجريها مكتب التقييم (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية اعتبارا من عام 2011)	المؤشر جديد ولذلك لا يقاس حاليا.
3- نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في الفعالية (المتوقعة) في واحد أو أكثر من مجالات العمل المواضيعية	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 90%	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 85%	الحالية: (72%) (المصدر: تقرير أداء الحافظة لعام 2006) المستهدفة (2010): 80%	• **عند الإدراج**: فريق ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ**: تقارير أوضاع المشروعات **(واستعراضات** منتصف المدة اعتبارا من عام 2009) • **عند الإنجاز**: تقارير إنجاز المشروعات، تقييمات المشروعات التي يجريها مكتب التقييم/ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق	الإنجاز الحالي في مرحلة الإنجاز استنادا إلى تحليل تقارير إنجاز المشروعات لعام 2005
4- نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في الأثر (المتوقع) على قياسات الفقر بين المجموعة المستهدفة، مثل: • الأصول المادية والمالية • الأمن الغذائي • التمكين • الإنصاف بين الجنسين	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 90%	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 80%	الحالية: (60%) (المصدر: تقرير أداء الحافظة لعام 2006) المستهدفة (2010): 70%	• **عند الإدراج**: فريق ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ**: تقارير أوضاع المشروعات (واستعراضات منتصف المدة اعتبارا من عام 2009) • **عند الإنجاز**: تقارير إنجاز المشروعات، تقييمات المشروعات التي يجريها مكتب التقييم/التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق	مؤشر مركب على أساس متوسط مجالات الأثر الأربعة الإنجاز الحالي في مرحلة الإنجاز استنادا إلى تحليل تقارير إنجاز المشروعات لعام 2005
5- نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في الابتكار والتعلم و/أو توسيع النطاق	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 90%	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 80%	الحالية: (56%) (المصدر: تقرير أداء الحافظة لعام 2006) المستهدفة (2010): 65%	• **عند الإدراج**: فريق ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ**: تقارير أوضاع المشروعات **(واستعراضات** منتصف المدة اعتبارا من عام 2009) • **عند الإنجاز**: تقارير إنجاز المشروعات، تقييمات **المشروعات** التي يجريها مكتب التقييم/ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق	الإنجاز الحالي في مرحلة الإنجاز استنادا إلى تحليل تقارير إنجاز المشروعات لعام 2005
6- نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في استدامة الفوائد المتحققة	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 90%	الحالية: (لا يوجد) المستهدفة (2010): 80%	الحالية: (48%) (المصدر: تقرير أداء الحافظة لعام 2006) المستهدفة (2010): 80%	• **عند الإدراج**: فريق ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ**: تقارير أوضاع المشروعات **(واستعراض** منتصف المدة اعتبارا من عام 2009) • **عند الإنجاز**: تقارير إنجاز المشروعات، تقييمات **المشروعات** التي يجريها مكتب التقييم/ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق	الإنجاز الحالي في مرحلة الإنجاز استنادا إلى تحليل تقارير إنجاز المشروعات لعام 2005

18- ويركز المؤشران 1 و2 صراحة على البرامج القطرية للصندوق، مما يكشف عن حجم الدعم المقدم إلى الحكومات لتقلد زمام قيادة سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية والمساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر الريفي وذلك من خلال مجموعة المشروعات التي يدعمها الصندوق، والقيمة التي تضيفها شراكاته على المستوى القطري، واشتراكه في حوار السياسات بغرض تحقيق تعزيز القدرة الوطنية. ويركز المؤشر 1 على فعالية البرامج القطرية في تحقيق الهدف الأسمى للصندوق الذي يرمي إلى "تمكين الريفيين من النساء والرجال في البلدان النامية بغية زيادة دخولهم وترسيخ أمنهم الغذائي". ويقيس المؤشر 1 الإنجازات في كل عنصر من العناصر الثلاثة لهذا الهدف، وهي: زيادة الدخل، وترسيخ الأمن الغذائي، وتمكين فقراء الريف. ويقيّم المؤشر 2 مدى تجسيد البرامج القطرية لالتزام الصندوق بفعالية المعونة، وهو يقيس تحديدا درجة التزام تلك البرامج بالتزامات الشراكة الخمسة لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

19- وتمثل المشروعات المدعومة من الصندوق التي تعتبر الأداة الرئيسية للعمل على المستوى القطري، المنطلق الوحيد لسائر المؤشرات الأربعة. ويركز المؤشر 3 على فعالية الصندوق من حيث أهدافه الاستراتيجية، أو مجالات انخراطه المواضيعية، بينما يقيس المؤشر 4 مدى تحقيق المشروعات المدعومة من الصندوق لأول نتيجة تشغيلية للمنظمة ـ وهي زيادة الدخول وتعزيز الأمن الغذائي بين المجموعة المستهدفة مباشرة من المشروعات. ويقيس المؤشران 5 و6 مدى تركيز المشروعات المدعومة من الصندوق على اثنين من المبادئ الرئيسية للانخراط، وهما (i) الابتكار وتوسيع النطاق والتعلم؛ (ii) الاستدامة ومدى تحقيق النتائج المرتبطة بهذين المبدأين.

20- وسيتم جمع بيانات جميع المؤشرات الستة سنويا عند الإدراج وأثناء التنفيذ وعند الوصول إلى مرحلة الإنجاز[9]. وسيتسنى بذلك تقييم الطريقة التي يسهم بها إدخال مجموعة من أدوات الإدارة الجديدة (وهي أدوات للفعالية التنظيمية) وتطبيقها بانتظام في تعزيز جودة تصميم المشروعات التي يدعمها الصندوق وبرامجه القطرية (أي الفعالية الإنمائية). ومن المهم بنفس الدرجة إن لم يكن أكثر أهمية، أنه سيتسنى تقييم الطريقة التي يفضي بها تحسين جودة المشروعات والبرامج القطرية عند الإدراج إلى تحسين النتائج عند الإنجاز.

21- وتم تحديد المستويات المستهدفة المؤقتة لجميع المؤشرات التي سيتعين تحقيقها بحلول عام 2010. وتستند تلك المستويات المستهدفة إلى تصنيف الإنجازات بحسب البرامج والمشروعات القطرية إلى 4 درجات (من بين 6) أو أكثر، أي مرضية بدرجة معتدلة، أو مرضية، أو مرضية بدرجة كبيرة. وتم تحديد ثلاثة مستويات مختلفة مستهدفة لجميع المؤشرات: عند الإدراج، وأثناء التنفيذ، وعند الإنجاز. وتحدد أهداف مرحلة الاستهلال عند مستوى مرتفع باستمرار، ولا يرجع ذلك فحسب إلى تحمل الصندوق للمسؤولية المباشرة عن عملية تصميم المشروعات وعمليات تعزيز وضمان الجودة، بل ويرجع كذلك إلى تجهيز جميع البرامج والمشروعات التي سيجري تقييمها بعد إدخال أدوات الإدارة الجديدة لتعزيز الجودة عند الإدراج. ولا تحدد الأهداف بنسبة 100 في المائة لأنه، ومن جهة، فقد تشوب عملية تصميم المشروعات الجديدة وعملية تعزيز وضمان الجودة بعض الأخطاء في السنوات الأولى لتنفيذها، ومن جهة أخرى هناك اعتراف باحتمال المفاضلة بين تحقيق مختلف الأهداف (مثال ذلك أن المشروعات التي يتم تقييمها عند الإدراج بأنها مبتكرة بدرجة كبيرة وأن بإمكانها تحقيق معدل عائد كبير قد تفتقر إلى إطار التنفيذ الذي يكفل

[9] ينطوي ذلك على أثر واضح ومهم ، وهو أن الصندوق سيقارن سنويا ثلاث مجموعات مختلفة من المشروعات.

استدامتها). وبذلك، وتماشيا مع أفضل الممارسات المعمول بها في المؤسسات المماثلة، فإن الأهداف تحدد عند مستوى 90 في المائة، أي مرضية بدرجة معتدلة، أو مرضية، أو مرضية بدرجة كبيرة.[10]

22- وأما المستويات المستهدفة أثناء التنفيذ فهي أصعب قليلا مما عند الإدراج، وهو ما يرجع في جانب منه إلى عدم نجاح جميع المشروعات في ترجمة التقييم الإيجابي عند الإدراج إلى تنفيذ قوي، كما أنه يرجع في جانب آخر إلى أن معظم المشروعات التي ستخضع للتقييم قبل عام 2010 ستكون جاهزة قبل إنشاء أدوات إدارة الجودة عند الإدراج. على أنه من المتوقع أن يسهم الإشراف المباشر المتزايد من الصندوق بالإضافة إلى التوسيع التدريجي للحضور الميداني في تحسين التقييمات أثناء التنفيذ، وهو ما تعكسه تلك المستويات المستهدفة. وتعتبر المستويات المستهدفة عند الإنجاز أقل المستويات وأقربها كذلك من المستويات الحالية بالنظر إلى أن قدرة الصندوق على تحسين نتائج المشروعات التي وصلت بالفعل إلى منتصف المدة هي حتما قدرة محدودة نوعا ما.

23- وتعبر المستويات المستهدفة لعام 2010 عن الاعتبارات الحالية بشأن الأهداف الواقعية والمجدية التي يمكن للصندوق تحقيقها على الأجلين المتوسط والقريب. وهي تدرك في المقام الأول احتمالات تحسين الصندوق لفعاليته التنظيمية بوتيرة أسرع وبسهولة أكبر من فعاليته الإنمائية، واعترافا بحتمية حدوث فروق في التوقيت بين إنشاء أدوات الإدارة الجديدة وبين التطبيق الكامل لتلك الأدوات، والأهم من ذلك بين تحقيق نتائج أفضل على المستوى القطري نتيجة الأخذ بتلك الأدوات. ولذلك فإن جميع المستويات المستهدفة تتماشى مع الأهداف الواردة في خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية التي وضعت منذ ما يقرب من 18 شهرا. على أنه ينبغي ملاحظة أن المستوى الذي تستهدفه خطة العمل، وهو 80 في المائة من العمليات التي تحقق استدامة مرجحة أو مستوى أفضل من ذلك بحلول عام 2009 (انظر المؤشر 6) هو مستوى طموح للغاية، بل وربما يفتقر إلى المعرفة الكافية بأن الاستدامة تعتمد بشدة على السياق المؤسسي والقطري[11] أو تحليل النهج والآليات المطلوبة لتحسين الاستدامة. وهذه الصعوبات تعكسها التحديات التي يواجهها الصندوق باستمرار في تحسين استدامة فوائد المشروعات (يبلغ المعدل حاليا 48 في المائة وفقا لتقرير أداء الحافظة لعام 2006). وهكذا قد يكون من اللازم استعراض المستوى المستهدف للاستدامة على ضوء الخبرة المستقبلية.

24- ولا يتاح حاليا سوى القليل من المعلومات عن الإنجازات الأساسية الجارية بالنظر إلى عدم وجود نظام يعمل تماما (أو في طور التشغيل الكامل) لرصد أثر عمليات الصندوق. على أنه سيكون من الممكن لأول مرة في عام 2008 مقارنة الإنجازات 'الجارية' في جميع المجالات بالأهداف المحددة لعام 2010.

مصادر البيانات

25- تتمثل مصادر البيانات الرئيسية لإطار قياس النتائج في العمليات والنظم القائمة بالفعل (أو التي تقرر بالفعل إنشاؤها) والتي تم تحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة إزاءها سواء داخل المنظمة أو خارجها. وسوف تعدل تلك العمليات والنظم عند اللزوم للوفاء بمتطلبات بيانات نظام قياس النتائج. وكما جاء أعلاه فإن جميع البيانات المتعلقة بجودة البرامج والمشروعات عند الإدراج ستستند إلى التقديرات التي يقدمها فريق

[10] من المهم عند استهداف جودة العمليات عند الإدراج في إطار التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية أن المؤسسة حددت نسبة 85 في المائة باعتبارها هدفا مؤقتا مرضيا.

[11] انظر مثلا التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2005.

ضمان الجودة المستقل أثناء أدائه لمهامه اليومية. وسيتم الحصول على تقديرات جودة البرامج والمشروعات أثناء التنفيذ من خلال تقارير أوضاع المشروعات وصحائف قضايا البرامج القطرية أثناء الاستعراض السنوي للحافظة. ويتولى مدراء البرامج القطرية في البداية تجميع تلك الوثائق استنادا إلى ما يصدرونه من أحكام عن علم، وما يرد في الوثائق الأخرى من تقييمات، وبخاصة تقارير الإشراف (التي يشترك الصندوق بدور متزايد في إعدادها وفقا للخطوط التوجيهية الجديدة بشأن الإشراف)، ونظام إدارة النتائج والأثر، والتقارير المالية والمرحلية المنتظمة عن التنفيذ التي تعدها الجهة المقترضة/المتلقية. وتخضع حاليا جميع المواد المقدمة من مدراء البرامج القطرية للاستعراض، ويتم تصحيحها عند اللزوم في الشعبة الإقليمية ودائرة إدارة البرامج. ومن المتوقع في المدى المتوسط أن يقوم فريق ضمان الجودة كذلك بإعداد تقييم مستقل لدرجات تلك التقديرات.

26- كما سيتم التحقق، حيثما أمكن، من التقديرات المقدمة من مدراء البرامج القطرية عن طريق مقارنتها بالبيانات المستمدة من المصادر الخارجية الأخرى. وبذلك ستشكل حكومات البلدان المقترضة والمتلقية المصدر الثاني للبيانات المتعلقة بمرحلة التنفيذ. وتقع على الحكومات المسؤولية عن إجراء استعراضات منتصف المدة وإعداد تقارير الانجاز عن المشروعات التي تتولى هي إدارتها (وكذلك المسوح، بما فيها مسوح نظام إدارة النتائج والأثر التي تستند إليها). وسوف تسترشد المعلومات الواردة في كلا التقريرين بالخطوط التوجيهية للصندوق التي وضعت بالفعل لتقارير إنجاز المشروعات، وسيجري إعدادها قريبا لاستعراضات منتصف المدة. وأما المصدر الثالث للبيانات فهو مسوح العملاء/الشركاء التي ستعمم في جميع البلدان التي يعمل فيها الصندوق. ويجري حاليا تجهيز صيغة المسح؛ وسوف يُرسل، حالما يتم الانتهاء منه، إلى عدد محدود من المستجيبين الذين من المرجح اختيارهم من بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الريفية وممثلي المجتمع الإنمائي داخل البلدان. وهذا المسح الذي من المقرر إجراؤه سنويا سيمكن مجموعة من شركاء الصندوق داخل البلدان على تقييم البرامج القطرية للصندوق.

27- وسوف تتاح بيانات قياس جودة المشروعات عند الإنجاز من خلال تقارير إنجاز المشروعات التي سيتولى إجراءها الحكومة المقترضة/المتلقية، بينما سيشكل التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الأساس للمقارنة. وسوف تمثل تقييمات البرامج القطرية التي يجريها مكتب التقييم المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بجودة البرامج عند الإنجاز، على الرغم من أن استعراضات الإنجاز لجميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج ستغدو المصدر الرئيسي لتلك البيانات على الأجل المتوسط. وعلى الرغم من أن أول استعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لن تجرى قبل عام 2011 فإن تصميم تلك الاستعراضات باتباع الأسلوب القديم لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية القديمة لا يُعد خيارا مجديا بالنظر إلى كثرة ما ينفذ حاليا من مبادرات جديدة مرتبطة بانخراط الصندوق على الصعيد القطري والحاجة الملحة إلى المسارعة بزيادة عدد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج.

رابعا - استخدام إطار قياس النتائج

قيمة إطار قياس النتائج

28- لا يعتبر إطار قياس النتائج وسيلة علمية، ذلك أن مختلف مصادر بياناته معيبة بطبيعتها. فبعضها يعتمد على عينات صغيرة الحجم، وقد يتسم بعضها بالتحيز، وبعضها الآخر قد يكون غير كامل. كما أن الإطار ليس "موضوعيا" تماما. كما أن تحديد المؤشرات يتطلب في حد ذاته اتخاذ أحكام عن علم. على أن إطار قياس النتائج سيشكل أداة مهمة لتركيز الاهتمام وتسليط الضوء على القضايا الرئيسية. وسوف يتيح الإطار للمنظمة منظورا آخر للتركيز على أولوياتها الاستراتيجية، ومن ثم سيغدو إحدى الأدوات التي سيستخدمها الصندوق لمتابعة جدول أعماله الأوسع بشأن الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية.[12] وسوف يساعد هذا الإطار إدارة الصندوق وأعضاء المجلس التنفيذي على أداء وظائف من قبيل استعراض التقدم المحرز في تحسين جودة وفعالية المشروعات والبرامج القطرية عند الإدراج، وأثناء التنفيذ، وعند الإنجاز؛ وتحليل اتجاهات الأداء على مر الزمن؛ واستكشاف العلاقة بين تعزيز الفعالية التنظيمية (التي تتحقق من خلال إدخال مجموعة من أدوات الإدارة وتطبيقها بانتظام) وتحسين الفعالية الإنمائية؛ وتحديد المجالات التي تعاني باستمرار، فيما يبدو، قصورا في الأداء.

29- ولا يواجه الصندوق بأي حال من الأحوال تحديات منهجية فريدة في وضع إطاره لقياس النتائج. ولكن الإطار المقترح، في مواجهة تلك التحديات، يساعد على تقييم الفعالية الإنمائية للصندوق بتركيز أكبر مما في نظم قياس النتائج في المنظمات الأخرى.[13] ولعل الأهم من ذلك هو أن إطار قياس النتائج في الصندوق يعد الإطار الوحيد من نوعه حاليا للتركيز بشكل منهجي على الأداء عند الإدراج وأثناء التنفيذ وعند الإنجاز، وهو بذلك يتفق والآراء السائدة حاليا بشأن أفضل الممارسات المرتبطة بجدول أعمال الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية.

إطار قياس النتائج وتقديم التقارير

30- وينسجم إطار قياس النتائج مع **تقرير أداء الحافظة** الذي يعرض على المجلس التنفيذي في شهر ديسمبر/كانون الأول من كل عام، بل ويضيف إليه مدخلات رئيسية بفضل تركيزه الواضح على مخرجات الصندوق (أي على مشروعاته وبرامجه). وسوف يساعد إدخال إطار قياس النتائج على توسيع وشحذ بؤرة التركيز الاستراتيجي لتقرير أداء الحافظة وكفالة المساهمة الفعالة في جدول أعمال الإدارة بغرض تحقيق النتائج في الصندوق. كما سيوفر تقرير أداء الحافظة في الوقت ذاته تحليلا تفصيليا لأداء المشروعات التي يدعمها الصندوق وأثر الحافظة، وسيشكل الخلفية لإطار قياس النتائج وسيوفر سياقا لما سيخلص إليه من استنتاجات.

31- كما سيكمّل إطار قياس النتائج **تقرير الفعالية الإنمائية**، بل وسيساهم فيه، بغرض تقديم عرض تجميعي عن الأثر الإنمائي والأداء التنظيمي لجدول أعمال الفعالية الإنمائية الذي يلتزم به الصندوق. وسوف يُعرض

[12] الواقع أن التوقعات تشير إلى أن إطار قياس النتائج لن يسهم فحسب في جدول أعمال الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية، بل وكذلك في الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الإنمائي الدولي ككل لتقاسم الخبرات والأدوات والمنهجيات بغرض تحقيق تقييم فعالية الوكالات متعددة الأطراف.

[13] مثال ذلك أن نظام قياس نتائج التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية يضم ستة مؤشرات من "المستوى 2" بغرض التصدي لهذا السؤال: هل البرمجة في المؤسسة الدولية للتنمية تساعد البلدان على إحراز تقدم؟ على أن واحدا فقط من المؤشرات الستة هو الذي يركز في واقع الأمر على نتائج المشروعات (أي على نسبة العمليات التي تحصل على تقديرات مرضية في تحقيق النتائج).

هذا التقرير على المجلس التنفيذي للمرة الأولى في ديسمبر/كانون الأول 2007 في شكل وثيقة موجزة تستند، من بين جملة أمور، إلى عناصر تقرير أداء الحافظة، والنظام المؤسسي للتخطيط وإدارة الأداء، وإطار قياس النتائج الذي يجري بحثه حاليا.

32- ويعرض الشكل 2 إطار قياس النتائج كجزء من جدول أعمال الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية في الصندوق وكيفية ارتباطه بالعناصر الأخرى في جدول الأعمال.

الشكل 2: **مصادر بيانات إطار قياس النتائج ووسائل الإبلاغ عن الأداء للمجلس التنفيذي**

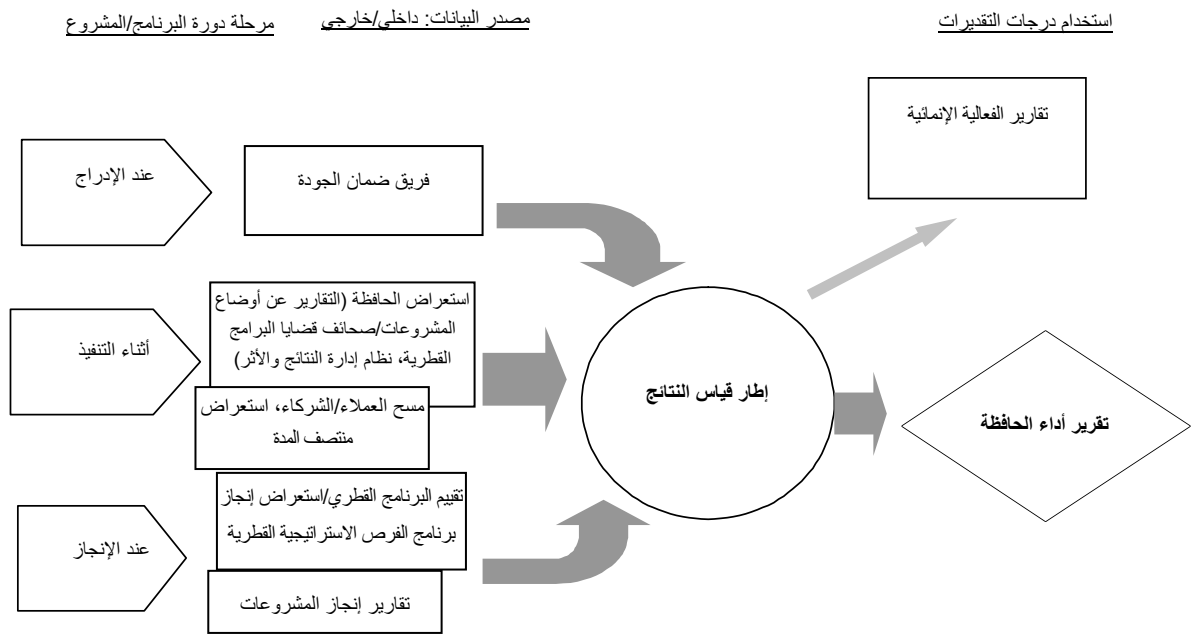

33- وسوف يبدأ تفعيل إطار قياس النتائج تفعيلا كاملا خلال عام 2008. وبالتالي فإن تقرير أداء الحافظة لعام 2008 سيتضمن ولأول مرة تقريراً كاملاً عن هذا الإطار. على أنه بالنظر إلى كثرة الأعمال التحضيرية في عام 2007 (انظر الفقرة 34 أدناه) فإن تقرير أداء الحافظة لعام 2007 سيزود المجلس التنفيذي بآخر المعلومات عن التقدم المحرز في إنشاء نظم جمع وتحليل البيانات وكذلك، قدر المستطاع، بيانات إطار قياس النتائج.

خامساً - تفعيل إطار قياس النتائج

34- بغية تفعيل إطار قياس النتائج في عام 2008، سيجري تنفيذ خمسة أنشطة تحضيرية خلال النصف الثاني من عام 2007:

- تنقيح الخطوط التوجيهية بشأن الاستعراض السنوي للحافظة بغرض إدراج المؤشرات المقترحة في إطار الإبلاغ عن البرامج القطرية والمشروعات الفردية.

- الانتهاء من صياغة مسودة مسح العملاء/الشركاء ووضع خطوط توجيهية للمساعدة على التجميع الكامل للبيانات في عام 2008.
- إنشاء وتطبيق النظام المستقل لضمان الجودة الذي يجري تجهيزه حاليا، ومن المقرر الانتهاء منه بحلول نهاية عام 2007.
- تعزيز نظام معلومات إدارة المشروعات في الصندوق عن طريق تحديث نظام إدارة المشروعات والحافظة بما يتيح تحديد المشروعات الفردية بحسب المجالات المواضيعية التي تعبر عنها الأهداف الاستراتيجية الستة للصندوق.
- تحديد الأساليب والعمليات التي ستستخدم في إطار قياس النتائج لتحليل وتجميع البيانات التي يتم جمعها من مختلف المصادر.

الترتيب الهرمي للأهداف الإنمائية وفقا للإطار الاستراتيجي

الهدف الأسمى

تمكين الريفيين الفقراء من النساء والرجال بغية زيادة دخولهم وترسيخ أمنهم الغذائي.

الأهداف الاستراتيجية

تيسير وصول الريفيين الفقراء من النساء والرجال إلى البنود التالية وتطوير مهاراتهم ومنظماتهم للاستفادة منها:

- الموارد الطبيعية – الأراضي والمياه
- التقانات الزراعية المحسنة والخدمات الإنتاجية الفعالة
- طائفة واسعة من الخدمات المالية
- أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية المتسمة بالشفافية والمنافسة
- فرص العمالة وإقامة المشروعات الريفية غير الزراعية
- عمليات السياسات والبرامج المحلية والوطنية

النتائج التشغيلية

في المجالات الزراعية الستة لأهداف الصندوق الاستراتيجية:

- زيادة الدخول وترسيخ الأمن الغذائي في صفوف المجموعة المستهدفة المباشرة للمشروعات التي يساندها الصندوق، بما يوفر الأساس لتدابير إصلاح المؤسسات والسياسات المستندة إلى الدلائل.
- تعزيز القدرات القطرية في مجال الحد من الفقر الريفي من خلال:
  - إطار السياسات (وثائق استراتيجية الحد من الفقر، السياسات القطاعية، وما إليها) التي تمكّن الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر
  - تركيز المؤسسات الكفوءة للقطاع العام على المهام الأساسية المتعلقة بالحد من الفقر الريفي
  - تعزيز منظمات ومؤسسات الريفيين الفقراء (أو المساندة لمصالحهم)
  - تعزيز قدرات القطاع الخاص واستثماراته في الاقتصاد الريفي
  - النهوض بالقدرة على تجهيز البرامج وتنفيذها (الحكومة، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص)

المخرجات

في المجالات الستة لأهداف الصندوق الاستراتيجية المتعلقة بالزراعة:

- البرامج القطرية، بما يشمل:
  - المشروعات الابتكارية المجهزة بآليات لتوسيع النطاق
  - البرامج متعددة الجهات التى يسهم الصندوق فى رسم وجهتها
  - حوار السياسات على المستويين المحلي والوطني
- البرامج الإقليمية والعالمية، بما يشمل:
  - مشروعات بناء المعرفة
  - حوار السياسات بالاستناد إلى الخبرة المستقاة من الأنشطة الميدانية
- منتجات المعرفة: وثائق السياسات، والمطبوعات، وما إليها.

مبادئ الانخراط

- الانتقائية والتركيز
- الاستهداف
- تمكين الريفيين الفقراء
- الابتكار، والتعلم، وتوسيع النطاق
- علاقات الشراكة الفعالة
- الاستدامة